مواقع التواصل الاجتماعي بعد عقد من الربيع العربي
تقييدات وتحديات

سكاي لاين الدول
ky Line International

مقدمة

كان لوسائل التواصل الاجتماعي الدور الرئيس خلال الثورات العربية أو ما يعرف عنها " الربيع العربي" والتي علمت على إنشاء وتطوير قنوات التواصل والتفاعل بين المشاركين في الاحتجاجات السياسية السلميّة التي استخدمها المتظاهرين لتنظيم مظاهرات سواء مؤيدة أو معارضة للحكومة، كما قاموا باستخدام تلك المواقع لنشر تطلعاتهم وأهدافهم من التحركات والتظاهرات وبثها بشكل مباشر على الإنترنت.

يُنسب لمواقع المتواصل الاجتماعي الدور الأبرز في توفير المنصة الأساسية المناقشات السياسية التي تسببت في اندلاع شرارة الربيع العربي ابتداء بتونس مرورًا بمصر ثم ليبيا واليمن وباقي الدول. حيث عمدت الأحزاب السياسية المختلفة في الدول العربية إلى نقل أفكارها وتطلعاتها في تغير الواقع السياسي والاجتماعي للعديد من البلدان العربية عبر بث العديد من المواد التي تسلط الضوء على الانتهاكات التي تقوم بها حكومات تلك الدول والتراجع في أداء مهامها لإنهاء ما يعانيه المواطنون من صعوبات حياتية ، حيث كان لتلك المناقشات والأفكار والحوارات الدور الكبير في تأجيج الشارع العربي الذي تُرجم على أرض الواقع عبر تظاهرات كانت الشرارة لانطلاق ثورات متعددة داخل الدول العربية في زمن قياسي.

لم يتوقف تأثير مواقع التواصل الاجتماعي بعد ١٠ سنوات على انتهاء ثورات الربيع العربي بل امتد وتوسع وأصبح منصة رئيسية ومصدرًا مهمًا للمتابعين والمهتمين بالشأن السياسي بل حتى أصبح قبلة لكل المواطنين الذي اعتمدوا على تلك المواقع في معرفة مجريات الأحداث ونقل ما يجري لحظة بلحظة ، لا سيما ممارسات العديد من الحكومات العربية والتي كان لها التأثير معاكسًا من قبل تلك الحكومات التي عمدت على إسكات تلك الأصوات عبر مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي وتقيد سياسة النشر ، حتى وصل الأمر لإقرار تشريعات تعاقب بالحبس والغرامات المالية الكبيرة ضد النشطاء والصحفيين والمواطنين في حال نشرهم محتوى يتعارض مع "سياسات الحكومات" الجديدة.

تسعى سكاي لاين في تقريرها الحالي تسليط الضوء على الدور البارز لمواقع التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي بعد ١٠ أعوام على انطلاقها، وكيف تغير ذلك التأثير ليصبح أداة قمع وملاحقة في يد بعض الحكومات العربية التي تحاول إسكات أي صوت يطالب بالتغيير أو ينادي بالحقوق الأساسية في بعض تلك البلدان.

أولًا: وسائل التواصل الاجتماعي والربيع العربي

رافق انطلاق ثورة الربيع العربي التي عمت ٦ دول عربية عام ٢٠١١، وهي تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين، آمال وتطلعات كبيرة في حقبة جديدة من التحول الديمقراطي والإصلاح، حيث عقد مئات الآلاف من المتظاهرين الأمل على تلك التظاهرات لتغير واقع دولهم سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

برز تأثير مواقع التواصل الاجتماعي بشكل واضح في الحياة السياسية للدول العربية من خلال ما عُرف بمصطلح "الربيع العربي" حيث ساهمت تلك المواقع في خلق وعي متراكم أدت لتحفيز مئات الآلاف من الأفراد لتغير الأنظمة العربية التي هيمنت على الحكم لعقود متتالية. تم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر وتبادل الأخبار السياسية وتعبئة المحتجين وتنظيمهم عن طريق تسهيل التواصل فيما بينهم، إضافة لتحديد وقت وأماكن تجمع الحشود ، وكذلك نقل الوقائع بشكل مباشر كما جرى في مصر وسوريا وليبيا .

ففي مصر كان يتناقل الناشطون المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى إصدار الحكومة المصرية السابقة قرارًا يقضي بإيقاف شبكة الإنترنت بهدف منع المتظاهرين من التواصل. وفي سوريا أدت مواقع التواصل الاجتماعي دورًا هامًا والتي كانت الوسيلة الوحيدة لكثير من النشطاء في بلد تُحظر فيه التجمعات والتظاهرات حيث استطاع المواطنون السوريون نشر الجرائم التي كانت ترتكبها القوات التابعة للنظام السوري وتوثيقها بشكل لحظي. وفي ليبيا استطاع نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي نقل مجريات الاحتجاجات والاعتصامات الميدانية بشكل مباشر عبر العديد من المنصات.

كان لقيام تلك الاحتجاجات نتائج صادمة في تعامل حكومات الدول التي شهدت تلك التجمعات إلا أن التجربة التونسية تعد إحدى الحالات التي شكلت استثناءً ملحوظًا أما باقي الدول فكانت نتائجها مدمرة بما في ذلك الحرب الأهلية والأزمة الإنسانية الهائلة في سوريا، والصراع بين الفصائل وغياب الدولة في ليبيا، والحرب القاسية والعنف في اليمن، والتعامل غير المبرر للسطات مع تظاهرات البحرين ، والانتكاسات الحقوقية بعد تولي المجلس العسكري مقاليد إدارة الدولة في مصر.

وبالمثل، تلاشت الثقة الكبيرة أيضا في إمكانات جعل وسائل الإعلام تسير على النهج الديموقراطي بشكل عام، ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل خاص، بسبب تداعيات تلك الثورات لا سيما القمع الأمني وغياب الدور الدولي على إثر الانتهاكات الفظيعة التي وثقها النشطاء في تعامل حكومات وسلطات تلك البلدان مع المتظاهرين.

وفيما يلي أمثلة على بعض الدول التي شهدت حركة تظاهرات عمت أرجاء ميادينها وساحاتها وكيف استعان متظاهري تلك الدول بوسائل التواصل الاجتماعي لدعوة مئات الآلاف من الأفراد للتجمع والمطالبة بحقوقهم:

- **تونس**

تعد تونس أول الدول التي شهدت احتجاجات شعبية بعد عدة عقود من الصمت والملاحقة الأمنية، كان لتلك التجمعات الدور الأكبر في تفجير شرارة الاحتجاجات في عدة عواصم عربية والتي شجعت مئات الآلاف

من المواطنين للخروج في تظاهرات للمطالبة بحقوقهم المسلوبة وتحسين أوضاعهم المعيشية. في ديسمبر ٢٠١٠، أضرم الشاب التونسي، محمد البوعزيزي، النار في نفسه، خارج مبنى بلدية سيدي بوزيد؛ احتجاجاً على مضايقات وإهانات تعرض لها من قبل الشرطة ، فانتشر الخبر في عموم البلاد من خلال المواقع الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث شكلت تلك الحادثة الإشارة الأولى لانطلاق تظاهرات عمت فيما بعد عموم الجمهورية التونسية، فما بين إشعال البوعزيزي النار في نفسه وبين موته، دشن نشطاء حملة تضامن مع الشاب عبر مواقع التواصل، وانضم لهم آخرون، ورغم محاولات الحكومة تحجيم تأثير هذه الأمور، وحجبها الإنترنت من البلاد، إلا أن الطرق الحديثة أوجدت للتونسيين مخرجًا للتغلب على العقبات الحكومية. بعد شهر من وفاة البوعزيزي كان النظام التونسي قد سقط، ورئيس الدولة قد هرب تاركًا خلفه احتجاجات تملئ شوارع وميادين تونس احتجاجا على تردي الأوضاع المعيشية ورفض للسياسة الأمنية التي عُرف بها ذلك النظام.

- **مصر**

أظهرت التجربة المصرية الدور البارز لمواقع التواصل في تحويل الآراء والأفكار الفردية إلى حراك جماعي والتي ساهمت من خلال تعريف الأفراد بالتجاوزات التي يرتكبها النظام المصري آن ذاك وتسليط الضوء على الانتهاكات الفظيعة التي تم ارتكابها قبيل قيام الثورة ومحاولة توحيد جهود بعض الحركات الشبابية التي كانت تطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية . حيث أثمرت تلك الجهود عبر وسائل التواصل الاجتماعي في تحريك الجماهير بشكل عفوي شكل صدمة للنظام المصري وللعالم العربي الذي كان يعلم جيدًا القبضة الأمنية التي كان يفرضها النظام على مواطنيه. حيث كان لصفحة "كلنا خالد سعيد"، التي أنشأها الناشط المعروف وائل غنيم، الذي اعتقل ليلة يناير ٢٠١١، التأثير الأكبر في توجيه الأصوات المطالبة بالحرية وإنهاء سطوة الأجهزة الأمنية ، حيث كان غنيم الداعي الأول للتظاهر ضد ممارسات الشرطة في يوم عيد الشرطة "٢٥ يناير"، الذي تحوّل فيما بعد إلى يوم الثورة. حيث أجبرت تلك التظاهرات الرئيس المصري في ذلك الوقت "محمد حسني مبارك" تخليه عن منصبه ونقل سلطات إدارة الدولة للمجلس العسكري.

- **سوريا**

كان لمواقع التواصل الاجتماعي الدور الأكبر في الثورة السورية والتي استعاض بها السوريون عن بقية وسائل الاتصال، التي عمد نظام بشار الأسد إلى حجبها، لحجب حقيقة ما يفعله وقواته من انتهاكات بحق شعبه عن العالم. عملياً، كانت مواقع فيسبوك وتويتر ويوتيوب، الوسيلة التي نقل بها السوريون جرائم النظام

السوري للعالم، وكما كانت مصر هي الشاهد الأكبر لدور مواقع التواصل الإيجابي في الثورة، كان لتلك المواقع أيضًا الدور الأكبر خلال بداية التظاهرات في سوريا حيث اعتمد النشطاء على بث تجمعاتهم ومطالباتهم بل وحتى انتهاكات الجيش السوري بشكل مباشر. وبعد ١٠ أعوام لا زال النشطاء السوريين يعتمدوا على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل رئيسي في نقل مجريات الأحداث والتطورات الميدانية بعد التدخلات الخارجية للعديد من القوى وممارسات القوات المختلفة بحق المدنيين السوريين.

أرقام ومؤشرات

كان لثورات الربيع العربي الدور الأبرز في انتشار وسائل التواصل الاجتماعي بين شرائح المجتمع المختلفة حتى أضحت أحد أهم أساسيات الحياة اليومية لملايين الأفراد. تعكس الأرقام التي رصدها "المركز العربي للأبحاث والدراسات" في تقريره السنوي عن عام ٢٠١٩-٢٠٢٠ بمشاركة ٢٨ ألف شخص من ١٣ دولة عربية تنامي وتصاعد دور وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أظهر الاستطلاع تحولات مهمة في اتجاهات الرأي العام العربي نحو مواقف سياسية واقتصادية واجتماعية متقاطعة بشكل كبير، بما في ذلك التحولات في أنماط تناول وسائل الإعلام.

أظهر مؤشر ٢٠١٩-٢٠٢٠ العديد من النتائج الهامة المتعلقة بمصادر الأخبار والمعلومات المختلفة في المنطقة العربية، ومنها قفزة كبيرة في الاعتماد على الإنترنت، والتي صلت إلى ٧٣% من إجمالي الأفراد الذين شاركوا في الاستطلاع. كما وتظهر النتائج زيادة مستمرة وذات دلالة إحصائية في انتشار الإنترنت في المنطقة العربية على مدى الأعوام الـ ١٠ الماضية.

رافق ذلك زيادة ملحوظة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وانتشارها في العالم العربي، حيث يمتلك ٨٦% من أولئك الأفراد حسابات على "فيسبوك" و٨٤% على "واتس آب" و٤٣% على "تويتر" و٥٦% على "إنستجرام" و٤٤% على "سناب شات". الأمر الذي يعكس أنه على الرغم من استخدامها لأهداف سياسية أثناء انتفاضات الربيع العربي وبعدها، فإن الدافع الأساسي وراء شعبية وسائل التواصل الاجتماعي يظل بناء الشبكات الاجتماعية والحفاظ على الروابط.

كما أظهرت أرقام الاستطلاع تغيرات جوهرية خلال الأعوام الـ١٠ الماضية في مصادر الأخبار السياسية، مع منافسة الإنترنت للقنوات التلفزيونية. حيث يعتمد ٣٥% من المشاركين في الاستطلاع على الإنترنت في الأخبار السياسية، وهي زيادة قدرها ٧ أضعاف ما كانت عليه عام ٢٠١١، كما تم تسجيل انخفاض ملموس في نسبة الاعتماد الأخبار الواردة من التلفزيون خلال نفس الفترة. علاوة على ذلك، أفاد ٨٠% باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمتابعة لأخبار والمعلومات السياسية، بينما يستخدمها ٦١% للتعبير عن آرائهم والتفاعل مع القضايا السياسية في مجتمعاتهم.

يفُسر الاعتماد المتزايد على مواقع التواصل الاجتماعي، لغرض الحصول على المعلومات السياسية، في ضوء النتائج التي ظهرت في المشهد الإعلامي للبلدان بعد الربيع العربي، حيث أدى الشعور بالخيبة الذي خيم على الدول التي دعت إلى الثورة والاحتجاج بعد فشلها إلى ولادة مشهد إعلامي مجزأ للغاية ومستقطب وغير حيادي في ظل بعض الأنظمة الديموقراطية، الأمر الذي ساهم وزاد من اعتماد الأفراد على الأخبار السياسية المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي على اعتبار أن الشخص يستطيع استقاء الأخبار من المصادر التي يريدها وليس من القنوات المفروضة عليه "إعلام الدولة " في كثير من الحالات.

ثانيًا : ما بعد الربيع العربي .. قمع وملاحقات

عمدت الحكومات والأنظمة العربية للاتجاه نحو مواقع التواصل الاجتماعي بعد أن أدركت الدور الكبير الذي لعبته في تحريك الأفراد وحشدهم للتظاهرات خلال السنوات الماضية، حيث قامت بتسيس ورعاية تلك الوسائل بشكل متزايد، من خلال استغلالها كأدوات للتعبئة العامة والتأثير على الرأي العام، كما زعزعت ثقة الجمهور في وسائل الإعلام الرئيسية وقلصت من مصداقيتها. إضافة لتشديد رقابتها على المشهد الإعلامي ونشطاء مواقع التوصل الاجتماعي في العالم العربي، من خلال زيادة عدد الصفحات التي استحوذت عليها عبر شرائها ورعايتها.

لكن التحول الأخطر تمثل في إنفاذ وتشريع قوانين الجرائم الإلكترونية التي يمكن أن تجرم أي نوع من المحتوى غير المعتمد مسبقا أو المرخص من قبل الأنظمة. حيث أضحت مواقع التواصل الاجتماعي ومستخدموها الهدف الأول لتلك الأنظمة من خلال ممارساتها المختلفة لضيق الخناق على النشطاء ومحاربة محتواهم المطالب -غالبًا- تحسين الأوضاع المعيشية وضمان تمتع الأفراد بحقوقهم الأساسية .

يشار هنا إلى أن تقرير مؤسسة فريدوم هاوس (Freedom House) لعام ٢٠١٩، الذي أشار إلى تصاعد انتهاكات حكومات بعض الدول الإفريقية والعربية وتعاملها بحق نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، ومسجلاً عدة انتهاكات ضدهم خلال السنوات العشر الأخيرة.

تؤكد سكاي لاين بأنها رصدت العديد من الممارسات التي تتبعها بعض حكومات الأنظمة العربية في قمعها لنشطاء مواقع التواصل الاجتماعي حيث وثقت العشرات من حالات التوقيف والاعتقال في العديد من الدول العربية لا سيما الدول التي شهدت "ثورات الربيع العربي" الأمر الذي يؤشر على خطورة بالغة تمثلت في انتهاك تلك الحكومات عبر ممارساتها القواعد الأساسية التي كفلتها دساتير تلك الدول إضافة للمواثيق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيرها من الاتفاقيات التي أقرت بالحماية الكاملة لكافة الأفراد ناهيك عن الصحفيين والنشطاء بالتعبير عن آرائهم دون ملاحقة أو تهديد أو تقيد . مشيرة إلى رصدها بعض السلوكيات التي تكررت في معظم تلك الدول ومنها:

قانون الجرائم الإلكترونية

عمدت الدول العربية التي واجهت حركات احتجاجية وبعد ضغوطات من قبل مؤسسات حقوق الإنسان إلى استحداث قوانين خاصة بحرية التظاهر والنشر على مواقع التواصل الاجتماعي حيث شهدت معظم الدول العربية صدور قوانين تنظم استخدام الإنترنت والمواقع الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي، لكن الهدف الغير معلن لتلك القوانين هو إضفاء الشرعية على ممارسات الأجهزة الأمنية في بعض الدول العربية وتمكينها من اعتقال وتوقيف الأفراد ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي عبر حجج فضفاضة دون قيود أو تحديد معتمدةً.

ففي مصر، قام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالمصادقة على قانون "مكافحة جرائم تقنية المعلومات" عام ٢٠١٨، لـ"تنظيم" ما يحدث على مواقع التواصل الاجتماعي، لكن ما ترصده المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية يؤكد اعتماد الأجهزة الأمنية المصرية ذلك القانون لاعتقال وتوقيف الصحفيين والنشطاء في البلاد.

وفي السودان، قام الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير، عام ٢٠٠٧، باستحداث قانون جديد باسم "جرائم المعلوماتية"، فيما أجرى تعديلات على قانون الإعلام ليستهدف النشاطات الإلكترونية. أما السعودية فقد كانت السباقة ، باعتبارها الدولة العربية الأولى التي فرضت قانوناً يلاحق النشطاء الإلكترونين عام ٢٠٠٧.

قطع خدمات الإنترنت

تعمد بعض الحكومات خلال محاولتها التصدي لنشاطات المغردين والمدونين حجب الإنترنت بشكل كامل أو جزئي أو حتى تعمد تقليل سرعة الانترنت في بعض البلدان كسوريا والعراق ومصر والسودان. فعلى الرغم من الخسائر المادية التي تتسبب بها هذه الخطوة، إلا أن الدول العربية سابقة الذكر اتجهت لاستخدامها حيث قطعت السلطات العراقية خدمة الإنترنت عن العاصمة وأغلب المدن العراقية خلال احتجاجات عام ٢٠١٩، فيما قام المجلس العسكري الانتقالي في السودان بفصل الانترنت لمدة شهر خلال حزيران/يونيو ٢٠٢٠، وذلك بحجة "قطع الطريق أمام تبادل الشائعات والأخبار المزيفة."

تقيد الوصول للحسابات وحذف التغريدات

أضحت مواقع التواصل الاجتماعية أداة قمع جديدة في أيدي الثورات المضادة والأنظمة الديكتاتورية وما ساعد الحكومات في ذلك فتح بعض المواقع مكاتب إقليمية في دول عربية لها سجل طويل من الانتهاكات الممنهجة بحق أفرادها ونشطاء وصحفيين وحقوقيين وغيرهم.

يؤكد ناشطون إلى أن وجود مكاتب إقليمية لمواقع كفيسبوك وتويتر في بلدان لا تحترم حرية التعبير ساعدت تلك الأنظمة في التغول على النشطاء من خلال التعاون المشترك بين تلك المواقع وحكومات البلدان

والتي تمثلت في حذف حسابات عشرات النشطاء وتقيد الوصول لحساباتهم إضافة لحذف التغريدات التي تشهد تفاعُلًا كبيرًا في القضايا المثارة.

تشير سكاي لاين هنا إلى أن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي أطلقوا خلال عدة مناسبة حملات ضغط ومطالبة وجهوا عبرها نداءً إلى إدارة المواقع التي أنشأت مكاتب إقليمية لها في دول عربية بضرورة مراجعة قراراتها في ظل السياسة المعلنة لتلك الدول في محاربة المحتوى الرقمي وتقييد ممارسة حرية الرأي والتعبير، حيث طالب الناشطون في حملة أطلقوها عبر موقع تويتر عام ٢٠١٩ لنقل المكتب الإقليمي لشركة "تويتر" من مقره في "الإمارات" إلى أماكن أكثر رحابة في مجال الحريات التي تحترم تطلعات أولئك المستخدمين.

تؤكد سكاي لاين على أن التعاون المشترك بين المواقع والحكومات أعطي الأخيرة السلطة المطلقة في مراقبة حسابات معارضيها بل واعتقالهم بناء على منشورات لم يخرج إطارها عن مبدأ التعبير عن الرأي. مشددة على أن قيام موقع "تويتر" إغلاق حسابات عشرات الأفراد دون أن يقوموا بارتكاب أي مخالفة أو انتهاك لشروط النشر التي أقرها الموقع عبر بند سياسات النشر لديه تُفقد الموقع مصداقيته أمام العالم وتشجع الحكومات القمعية على الاستمرار في انتهاكاتها بحق النشطاء مشددة على ضرورة تمكين الأفراد من التعبير عن آرائهم دون قيود أو تحديد.

الخلفية القانونية

يتضمن الحق في حرية الرأي والتعبير حريتين متلازمتين يستحيل الفصل بينهما أو ممارسة إحداهما دون الأخرى، الأولى حرية الرأي، والثانية حرية التعبير. وبناء عليه فإن ضمان ممارسة هذا الحق بمثابة الركن والأساس لبناء المجتمع الديمقراطي وتطويره واستمرار بقائه.

تؤكد سكاي لاين بأن مجموعة من القواعد الدولية أضفت الحماية القانونية على حرية الرأي والتعبير مشددة على أن معظم الدول العربية انضمت لتلك الاتفاقيات الأمر الذي يعني أن ممارسات التقيد والملاحقة تخالف التزاماتها القانونية ويحملها مسئولية المخالفات المرتكبة بحق الأفراد والنشطاء . مشيرة إلى بعض النصوص القانونية التي كفلت حرية الرأي والتعبير منها:

أولًا : المواثيق الدولية

- المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي نصتا على حرية الرأي والتعبير حيث جاء فيها " لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها".
- المادة ٢ من إعلان اليونسكو لعام ١٩٧٨ على " إن ممارسة حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الإعلام، المعترف بها كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، هي عامل جوهري في دعم السلام والتفاهم الدولي" .
- المواثيق الإقليمية: شدد معظم الاتفاقيات الإقليمية على حرية التعبير وضورة حمايتها الأمر الذي تؤكده مجموعة من المواد منها: المادة ١٠ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تحمي حرية التعبير على مستوى الدول الأعضاء، والمادة ٩ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تضمن الحق نفسه. وكذلك المادة ١٣ من الاتفاقية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان التي نصت على أن " لكل إنسان الحق في حرية الفكر والتعبير ويشمل هذا الحق حريته في البحث عن مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دون ما اعتبار للحدود سواء شفهية أو كتابة أو طباعة أو في قالب فني و بأي وسيلة يختارها".

ثانيًا : المعايير الدولية

أظهرت الممارسة الدولية في تناولها للحق في حرية الرأي والتعبير مجموعة من المعايير الأساسية المرتبطة بذلك الحق ومنها:

- حق المعارضين في التعبير عن آرائهم ونشرها في وسائل الاتصال التي تملكها الدولة ، بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي بالتساوي مع الآخرين .
- حق الحصول على المعلومات وتأمين وصولها من مصادر الحكومة.
- حماية الحريات الأكاديمية والعلمية والتعليمية والتعبير الفني والأدبي.
- ضرورة حصول جميع فئات المجتمع على دعم حكومي لحق التعبير على أسس غير سياسية ويهدف لتعزيز وضمان التعددية .
- حماية حق التوزيع والنشر.

التوصيات

تؤكد سكاي لاين على أن ما أوردته في تقريرها يؤشر على انتهاكات متعمدة وغير مبررة من قبل بعض الحكومات العربية لا سيما الحكومات التي شهدت بلادها ثورة الربيع العربي والتي كان لها التأثير في انتقاص الحقوق الأساسية للأفراد ، مشددة على دعوتها لما يلي:

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن معتقلي الرأي والنشطاء في الدول العربية والعمل على إسقاط كافة التهم الكيدية الموجهة إليهم.
- تمكين الأفراد من ممارسة حقهم في التعبير عن آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي دون رقابة أو تقيد أو ملاحقة.
- العمل على موائمة التشريعات الوطنية والقوانين المتعلقة بمواقع التواصل الاجتماعي مع التشريعات الدولية ومبادئ الحقوق الأساسية الواردة في دساتير تلك الدول.
- متابعة المجتمع الدولي عبر لجانه المتخصصة حالات الاعتقال التعسفي والتقيدات على الحقوق الأساسية وإرسال فرق تقصي حقائق للوقوف على الانتهاكات المرتكبة من بعض حكومات الدول العربية والضغط عليها لتنفيذ التزاماتها وفقًا للاتفاقيات الدولية المنضمة لها.